المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المحيط الاقليمي

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبن

عمـــان

30 حزيران 2009

معالي الوزراء ،

سعادة السفراء ،

سعادة رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة المشاركة ،

حضرات السيدات والسادة ،

يسعدني ان التقيكم اليوم هنا في عمان حاملا تحية التقدير الى عاهل المملكة الاردنية الهاشمية جلالة الملك عبد الله الثاني والى شعب الاردن الشقيق وان اعرب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني ورئيسه معالي الاستاذ عبد الله الخطيب عن دعمنا لانطلاقته وعن سعينا لبناء علاقات التعاون لما فيه خير التنمية بين بلدينا الشقيقين .

كما اتوجه بتحية المودة الى معالي وزير العمل الاستاذ غازي شبيكات ، والى رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والدولية وممثلي المنظمات الدولية الحاضرة معنا ولا سيما رئيس البعثة الاوروبية في الاردن الاستاذ باتريك رينو الذي لم يتاخر عن مد لبنان بكل جهد وبكل تعاون

ان الحياة العامة العصرية تطلب كثيرا من الاطلاع والمعرفة والابتكار والتوافق الملتزم عبر البحث المعمق والحوار. والحكم الرشيد لا يغفل دور المجتمع المدني. ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو ادات هذا المجتمع، وآلية تواصله المؤسساتي بالحكم

وفي هذا الاطار، ننوه بنشاط المجلس الاقتصادي الاسباني صاحب مبادرة "تريسمد" البرنامج الاوروبي الذي اعطى منذ سنوات دعما لا يستهان به للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة من العالم.

المملكة الهاشمية ولبنان بلدان متكاملان في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والتعاون الوثيق بين المجلسين سوف يساعد على تبادل الخبرات ونشر المعرفة وتحقيق انجازات اقتصادية واجتماعية وبيئية في كلا البلدين. ان المحر ك الاساسي للاقتصاد اصبح توفّر المعلومات المفيدة ونقل التقنيات المتطورة وهذا ما تتقنه المجالس الاقتصادية والاجتماعيه.

ان خطة عام 2020، بمبادرة من جلالة الملك عبدالله الثاني، تشكل انجازا رائعا دفع الاقتصاد الاردني نحو آفاق عالية؛ كما ان القاعدة الصناعية التي بناها الاردن ليست بالشيء السهل في عصر المنافسة العالمية؛ ونرى باتفاق أغادير، رغم صعوباته، مستقبل التجارة العربية والمتوسطية. وكل ذلك، وغيره الكثير، يهم لبنان الى اقصى حد.

والمجلس اللبناني يضع بتصرف المجلس الاردني تجربته الفريدة في انصهار جميع التيارات في بوتقة واحدة تبحث الشؤون العامة من منظار الاقتصاد المجرد، وتتوافق على الشؤون الاجتماعية وتوليها الاولوية التى تستحق؛ كما يهدي الى المجلس الجديد رؤيته الاقتصادية الاجتماعية.

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو في الاساس حاجة وضرورة لبناء المشاركة الشاملة لا سيما مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الطبيعي ان يمتد هذا الدور الى المنطقة حتى يتحقق الحلم العربي المزمن والخائب حتى الآن: بناء السوق العربية المشتركة – اذ لم يعد بالامكان احراز تقدم حقيقي اليوم دون الاستفادة من التجارة الحرة – وليس باستطاعة المنطقة تحقيق ذلك قبل التفاعل الاقتصادي الشامل بين الدول المماثلة حتى تتمكن من بناء ميزاتها التنافسية قبل التعرض للمنافسة العالمية.

السوق العربية المشتركة والسوق الاوروبية متكاملان. انهما وسيلة نجاح انخراط الدول الموقعة على اتفاق الشراكة بها، والاردن ولبنان من عدادها. ان التطور الاقتصادي يشير اليوم بوضوح الى المعادلة التالية: ان مستوى المعيشة المتقدم لا يتحقق الا عبر الانتاجية العالية، والانتاجية الفضلى لا تتحقق الا عبر الانفتاح، والانفتاح كي يكون مفيدا

يستوجب نسبة عالية من القدرة التنافسية، وهذه لا تتحقق الى عبر توسع الاسواق بفضل تفاعل الاسواق المماثلة.

وحتى يلعب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوره (اليوم ويجب اضافة اليو م عبارة "البيئي" لان البيئة اصبحت من صلب مهامه) يجب ان تكتمل شبكة المجالس في المنطقة؛ وفي الطليعة المجلس السوري والمصري والفلسطيني – ونضع خبراتنا بتصرفهم – وكلنا امل ان

تعين الحكومة الجديدة في لبنان اعضاء المجلس الجديد في القريب العاجل حتى ينهي المجلس فترة تصريف الاعمال ويستعيض كل طاقاته للعمل.

ونكرر شكرنا للمجلس الاسباني منظم هذا المؤتمر، وللجنة الاقتصادية والاجتماعية الاوروبية لمساهمتها البناءة، وللبلد الشقيق المضيف المملكة الهاشمية الاردنية، ونتمنى التوفيق لمجلسه الاقتصادي والاجتماعي باسمي الشخصي وباسم اعضاء الوفد اللبناني فردا فردا.

سيداتي ، سادتي

ان الظروف العالمية والاقليمية دقيقة جدا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي – تقدِر منظمة العمل الدولية ان البطالة في العالم سوف تبلغ 240 مليون نسمة العام الحالي – اي ربع مليار انسان حرموا من المداخيل – فما هو نصيب المنطقة من هذا العدد المخيف، علما انها تعاني من اعلى بطالة في العالم بعد المحيط الافريقي.

ان المجالس الاقتصادية والاجتماعية مدعوة لبلورة حجم المشكلة وابتكار الحلول. فان كان دورها في الظروف الطبيعية التوافق واقتراح السياسات الهادفة الى التنمية المستدامة؛ فاليوم ينبغي مواجهة التراجع في مستوى المعيشة ومكافحة البطالة وتأمين الحماية الاجتماعية. ان المجالس الاقتصادية الاجتماعية تشكل الجهاز الفاعل في هذا المجال، وعليها ان تعي دورها وتقنع الحكومات باهميته.

ونستغل هذه المناسبة الهامة للمنطقة لمقاربة دور المجلس استنادا للنموزج العريق الذي فرض نفسه في العالم:

1 يتناول دور المجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – موضوع خبرة واختصاص المجتمع المدني الذي يمثله، والمجال الذي يمكنه مساهمة به مساهمة فعالة؛

2 وهذا الدور استشاري، حتى اذا ما توافق الراي مع الابعاد والحاجات الوطنية الاشمل، وجد طريقه الى التنفيذ. وهذا التخصص في الادوار واحترام حدود السلطة يتيح للمجلس مجال التخّيل والابداع في ابتكار الحلول؛

3 وطبيعة هذا العمل تملي الانسجام مع السلطة التشريعية والتنفيذية – فهو جزئا منها ومكملا لها، يعطي الكلام الى ممثلين المجتمع المدني وينقل الى السطة الراي المتوافق عليه ضمن آلية التداول والمشاورة؛ كما يوضح الى الراي العام ابعاد السياسات المعتمدة؛

4 يستمد المجلس الخبرات والمعرفة من المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العالم؛ حيث بنت المجالس العريقة تقليدا منذ اكثر من خمسين عاما يقضي بالتعاون المباشر فيما بينها في شتى المجالات. ان هذا الخزان الهائل من التجارب والمعرفة هو بمتناول كافة المجالس؛

5 ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يوظف تلك القدرات في الداخل في خدمة التنمية المستدامة؛ كما يساهم في الخارج ضمن مجموعات من المجالس المماثلة في معالجة القضايا العالمية المشتركة لاسيما على سبيل المثال: توسع رقعة الفقر والفقر المدقع في العالم، والمعالجة الصحية في العالم الثالث، والتربية، وحقوق المرأة، وعمل الاحداث، وتلوث البيئة، وازدياد الحرارة، والانبعاثات الغازية، والطاقة البديلة، وغيرها من القضايا الاجتماعية والبيئية.

وعلى المجالس في العالم ان تتحرك الآن، للقيام بمبادرة مشتركة واقتراح السياسات الفاعلة على صعيد مواجهة الازمة العالمية وتحديث النظام المالي الذي تسبب بالخلل اساسا.

الرقي المجتمعي والحماية الاجتماعية

ان معالجة الاوضاع الاجتماعية تنطلق من تصور عقد اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار، من جهة، الاوضاع الاقتصادية ومعايير النمو، ومن جهة ثانية الاوضاع المعيشية وحاجات التنمية المستدامة. ويندرج ذلك ضمن العمل الفكري والميداني الذي قام به المجلس في المجال الاقتصادي (زراعة، صناعة، سياحة، التجارة الخارجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،...) والاجتماعي (التربية، الصحة العامة، شبكات الحماية، ضمان الشيخوخة،...) والعلمي (التعليم العالي، التكنولوجيا، الانتاجية،...)

- ان تفشي البطالة بحد ذاته يشير الى نظام اقتصادي يناقض دولة الكل للكل. ان ايجاد فرص عمل كافية ليس من فعل الطبيعة، بل ينشأ من نظام اقتصادي منتج يعطي "التشغيل الشامل" الاولوية؛

- ان النظام المنتج، المُجِد للبطالة، يؤدي بفضل تنافس فرص العمل، الى تأمين الرواتب والاجور اللائقة، والتي هي في متناول الاقتصاد الوطني. والجدير بالذكر ان مستوى الدخل في دول المشرق ليس قليلا، وقد يرتفع حكما مع توسع رقعة الانتاج.

- وفي ظل نظام منتج، لم يعد من الصعب التعويض عن البطالة للمحافظة على القوى العاملة الشابة في البلاد؛ ولن يعد من الصعب اعتماد نظام تقاعد يتضمن ركن توزيعي الزامي، يدرأ من خطر العوز شريحة واسعة من المواطنين؛

- تستأثر الصحة في دول المشرق بنسبة عالية [1] من اجمالي الناتج المحلي. وتكفي تلك النسبة لتغطية كافة المواطنين في الدول المتقدمة؛ وبالتالي يمكن تعميم فوائد العناية الطبية والاستشفاء على الجميع في ظل رقابة فعالة؛

- ان التعليم يشكل حجر الزاوية في عملية الانماء، وهو مطلب المواطنين الاول؛ وبالتالي ينبغي ايلائه الاولوية، وتأمين اعلى نسبة من الجودة والكفاءة. ويتحقق ذلك بفضل ترفيع مهنة المعلمين، خاصة بالصفوف الابتدائية، واعتبارها من المهن الاكثر اهمية في المجتمع ودفع اليها المع العناصر، وتخصيص لها الرواتب اللائقة.

انطلاقا من هذه التوجهات، والتي تشكل قِوام العقد الاجتماعي، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عرض خطة تنفيذية على الدولة، نابعة من الحوار البناء لممثلين المجتمع المدني، تضع البلاد نهائيا على طريق التنمية المستدامة، وتجعل منه بلدا صاعدا يتحلى باقتصاد واعد ومجتمع راقٍ.

حاجات التشغيل الشامل في البلاد الصاعدة

هنالك نظريتان في العالم:

[1] في لبنان تعادل كلفة الصحة 12% من اجمالي الناتج المحلي.

- الاولى تدّعي ان حجم العمالة ينتج عن توازنات اقتصادية مستقلة، لا يفيد وحتى لا يجوز التدخل بها؛

- والثانية تدّعي ان التوازن غالبا، ان لم يكن دائما، يستتب على نسبة منخفضة من العمالة؛ وان اقتصاد السوق عاجز في غالبية الاحوال ان ينمي تنافسا كافيا للحد من البطالة؛ وبالتالي يفترض بالسياسات العامة ان تؤمن تلك المنافسة والظروف المؤاتية للتشغيل الشامل.

لقد سيطرت النظرية الاولى في اكثر انحاء العالم حتى اندلاع الازمة العالمية؛ فسكتت فجأة، وباتت وكأن لم يكن لها وجود. وحل مكانها في كل ارجاء العالم سياسة كينزية تدعو الى دعم الطلب ومساندة الانتاج ومكافحة البطالة.

ودون الدخول في نقاش نظري، نشير ان الدول المتقدمة التي اتبعت في الماضي سياسة تقليدية لا تتدخل بالبطالة، كانت كلها تتمتع باقتصاد سليم والبطالة فيها، وان كانت عالية احيانا، لم تتخطى حدودا مقبولة. وبمطلق الاحوال ان هذه الدول تؤمن كلها التعويض عن البطالة ويتحمل فيها المجتمع عبئ العاطلين عن العمل.

اما الانظمة التى تعاني من بطالة عالية وتفتقر الى نظام ضمان البطالة، فهي بكل بساطة تخطئ الهدف لاكثر من جهة. اولا، ان البطالة المرتفعة تشير الى هدر الطاقات الانتاجية وانخفاض مستطرد لاجمالي الناتج المحلي؛ وثانيا، ان استمرار البطالة فترة زمنية طويلة يسيء الى كفاءات القوى العاملة ويغذي نفسه بنفسه؛ وثالثا، ان انحسار المنافسة في سوق العمل يمنع مساهمة آليات السوق من الاقتراب من التوزيع العادل وتحسين ظروف العمل والانتقال الى اقتصاد حديث.

الازمة العالمية وانعكاسها على دول المشرق

لم تتأثر دول المشرق بالازمة العالمية، كما تأثرت بعض الدول في المنطقة والعالم؛ ولكن لا يجوز ان لا تأخذ الحيطة وكأن لها ضمانات ان المشرق سوف لا يتأثر في المستقبل.

تجنب السوق المالي المحلي التوظيف في المشتقات المسندة الى الرهونات العقارية؛ وحجم البورصة فيه اقل من ان يؤثر على الاقتصاد؛ وفي منتصف 2008 عندما انتشرت الازمة العالمية كان الاقتصاد في دول المشرق يعاني من ارتدادات اقليمية تحد من الاستثمار وتعطل فرص الازدهار. فلم يستفيد هذا الاقتصاد من الفورة النفطية او الفورة المالية التي تمتعت بها دول الغرب في السنوات الاخيرة، وبالتالي لم يعاني من تراجع حاد كالذي تناول هذه البلدان.

الا ان الاقتصاد في دول المشرق لا يزال معرض لتراجع الاستثمارات العربية والغربية، وتراجع التحويلات والعائدات المالية من جراء ارتفاع البطالة في البلاد المضيفة للاجراء الاجانب، وتراجع الصادرات، وتباطؤ الحركة الاقتصادية بين دول المشرق وشركائها التجاريين في البلاد العربية والاجنبية.

كما انه لا يصلح الاستماع الى بعض التكهنات المتفائلة عن تعافي الاقتصاد العالمي في المدى المنظور. لا احد بامكانه ان يرتقب انتهاء الازمة. كل ما يمكن توقعه هو نتائج الاجراءات التي تتخذها الدول. هذا يجعلنا نستبعد ان يتحول الركود recession الى كساد depression ؛ نظرا للاجرآت المالية والنقدية الضخمة التي تتخذها اميركا واوروبا واالدول الآسياوية. لكن الخروج من الازمة يتطلب اكثر من ذلك، ويستدعي معالجة اسباب الازمة واصلاح النظام المالي في العالم.

ان كان هنالك من افادة للازمة الى جانب مآسيها العديدة، فهي في وعي المجتمع ان المؤسسات العامة وجدت لتقوم بدور اساسي في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي أنشأت من اجلها. ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الوسيلة الفضلى لمشاركة المجتمع المدني بالقرار الاقتصادي والاجتماعي، ووضع خبرابته بتصرف السلطة، وحشد الطاقات لتطوير الوضع الى الافضل.